

لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع

٢٦٥ - ٣٥١هـ

ضبط نصه وعلق عليه

أبو عبد الرحمن صلاح بن سالم المصراتي

المجلد الأول

أُبي - شعيب

مكتبة الغرباء الأثرية

تقدمـــة



ربِّ يسِّر وأعن

الحمد لله وكَفَى، وسلامٌ على عبادِهِ الذين اصْطفى، وصلِّ اللَّهمَّ على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وكل مَن بآثارِهِ اقتفى. . . وبعد:

فقد اصطفى الْمَوْلى سبحانه وتعالى من عباده نبيَّنا محمد ﷺ ليكونَ خَاتَمَ الأنبياء والمُرسلين، فما تركَ ﷺ من خيرٍ يُقَرِّبنا إلى الجَنَّةِ إلاَّ حَثَّنا عليه، وما تركَ ﷺ من شرٍّ يُقَرِّبنا إلى النَّار إلاَّ حذَّرنا منه، ونهانا عنه، فكان ﷺ ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾(١).

فتركنا ﷺ على الْبَيْضاء، ليلها كنهارِها، لا يَزِيغُ عنها إلاَّ هالكٌ.

واختار له سبحانه وتعالى من عبادِهِ رجالاً يَصْحبونَهُ في دعوته ﷺ، يَقومونَ بما أُمروا بهِ، ويَنْتهون عمَّا نُهُوا عنه، بُنِيَ الإِسلامُ على أكتافِهم، فاسْتحقوا بذلك قول الله تعالى ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾(٢)، وقولَ النبي ﷺ: «لا تَسبُّوا أَصحابي، فلو أنَّ أحدكم أنفقَ مثْل أُحُدٍ ذهبًا ما بلغَ مُدَّ أحدِهم، ولا نَصيفَه»(٣).

وقد كانوا ـ رضي الله عنهم ـ حَلْقَةَ الْوَصْلِ بين النبي ﷺ ومن أتى بَعْدَهُ، فنقلوا لنا من أخباره ﷺ ما نُقَوِّمُ به عباداتنا ومنهجنا.

---

(١) [التوبة: ١٢٨]. (٢) [التوبة: ١٠٠].

(٣) «صحيح البخاري» (٥/ ١٠).

فالوقوف على أسمائهم، وما نقلوه لنا ممَّا تعلَّوه من النبي ﷺ شرفٌ لَّنا معرِفته.

ويقول أبو عبد الله الحاكم في«معرفة علوم الحديث»(ص: ٢٥): «ومن تبحَّر في معرفة الصحابة فهو حافظ كامل الحفظ، فقد رأيت جماعة من مشايخنا يروون الحديث المرسل عن تابعي عن رسول الله ﷺ يتوهمونه صحابيا، وربما رووا المسند عن صحابي فيتوهمونه تابعيًّا»ا. هـ.

وها نحن ذا نُمَهِّدُ لدراسةِ هذا الباب الذي جَمعتُ فيه بعض ما وقفتُ عليه من الكُتب التي اعتنت به، ووضعتها في بُنودٍ:

الْبَنْدُ الأوَّلُ: مَنْ هو الصَّحابى؟

يُطلق اسم الصَّحابي في اصطلاحِ أهلِ العلمِ على كل من حازَ شرف العَيْش في زمنٍ وُجد فيه النبي ﷺ بشروطٍ نذكرها مُلخَّصة.

(ا) يُطلق اسم الصّحابي على من رآهُ النبيُّ ﷺ[١]، مؤمنًا به[٢]، ولو للحظة يَسيرة ومات على الإسلام - وإن تَخلَّل ذلك ردَّة على الرَّاجح[٣].

وهذا هو رأي جمهور المحدِّثين كالإمام أحمد - في رواية عَبْدُوس بنُ مالكٍ - حيث ذكر أصحاب بدرٍ فقال: «ثم أفْضل النَّاس بعد هؤلاء

(١) نسبة الرؤية للنبي ﷺ هي من باب التحرُّز من عدم دخول الأعمى في شرف الصحبة، وإن كانت هذه الجزئية جدليَّة، وإلاَّ فالحكم على الغالب. وكذا من رآه في منامه، إذ أن مناط التكليف اليقظة.

(٢) قد رأى عبد الله بن صائد النبيَّ ﷺ وكلَّمَهُ، ولم يكن قد أسلم آن ذاك، ولكنه أسلم بعد موت النبي ﷺ، فلم يعده أحد أنه من الصحابة.

(٣) الأشعثُ بنُ قيسٍ - رضي الله عنه - كان ممَّن ارتدَّ مع الْكِنديين، ثم عاد إلى الإسلام في خلافة أبي بكر - رضي الله عنه - ولا خلاف بينهم علمناه في ثبوت صحبته، وقد أخرج له البخاري في «صحيحه» في غير ما موضع، وانظر (٨/ ١٧١) في «الأيمان والنذور»، وانظر «تحفة الأشراف» (١/ ٧٦).

أَصحاب رسول الله ﷺ القَرْن الذين بُعِثَ فيهم؛ كل من صَحِبَهُ سَنَةً، أو شهرًا، أو يومًا، أو ساعةً لَطيفة، أو رآه فهو من أصحابه، له من الصُّحبةِ على قَدْرِ ما صحِبَهُ وكانت سابقته معه وسَمِعَ منه ونظرَ إليه» ا. هـ[١].

وهذا هو الذي تَبَنَّاهُ الإمام البخاري - رحمه الله - إذ يقولُ في «صحيحه» (٥/ ٢) من «كتاب الفضائل»: «ومن صَحِبَ النبيَّ ﷺ أو رآهُ من المسلمينَ فهو من أصحابه» ا. هـ.

ولعلَّ هذا - أيضًا - ممَّا يُستشفُّ من فعلِ أبي داود في «سُننه» بإخراجه لحديث طارق بن شهَاب، عن النبي ﷺ قال: «الجُمُعَة واجبٌ على كُلِّ مسلم...» وقال عَقِيبة: «طارقُ بنُ شِهَابٍ قد رأى النبيَّ ﷺ، ولم يَسمع منه شيئًا» ا. هـ[٢].

فإخراج أبي داود للحديث لمجردِ الرُّؤْية دلَّ على أنه رآه مسنَدًا، وإنَّما نَبَّهَ - رحمه الله - على الانقطاع كي لا يُظنُّ اتصاله من حيث السماع، والله أعلم[٣].

وهذا نحو قول عاصم الأحول فى عبد الله بن سرجسن: رأى رسول الله ﷺ غير أنه لم يكن له صحبة ا. هـ. من «الكفاية» (ص: ٥٠).

(ب) اشترط قومٌ فى إطلاق اسم الصُّحبة على المترجَم له: أن يكون ممَّن رآه مؤمنًا به، وجالسه ولو جلسة لطيفة.

حُكي هذا القول عن الواقدي بقوله: «رأيتُ أهل العلم يقولون: كل من رأى النبيَّ ﷺ وقد أدركَ الحُلُمَ، فأسلمَ، وعقِل أمر الدين، ورضيَهُ، فهو عندنا ممَّن صحبَ النبي ﷺ ولو ساعةً مِّن نهار، ولكن أصحابه على

(١) «الكفاية» (ص: ٥١).

(٢) «سنن أبي داود» (١٠٦٧).

(٣) ويُؤيِّده صنيع أبي حاتم الرازي، ففي «المراسيل» (ص: ٩٩) قال: «إنما أدخلته في الوحدان لِمَا يُحكى من رؤيته النبي ﷺ» ا. هـ.

ويقول العلائي في «جامع التوصيل»(ص: ٢٠٠): «يلحق حديثه بمراسيل الصحابة» ا. هـ.

طبقاتهم وتقدمهم في الإسلام» ا.هـ[١].

وردَّه الحافظُ في «مقدمة الإِصابة»[٢] بأنه قولٌ شاذٌّ.

ونقل الآمديُّ في «الإحكام» عن أكثر الشَّافعية: «أنَّ الصحابي: من رَأى النبيَّ ﷺ وصحبَهُ ولو ساعة، وإن لَّم يَخْتص به اختصاص الْمَصْحوب، ولا رَوَى عنه، ولا طالت مدة صحبته» ا.هـ[٣].

وهذا يُخْرِجُ من كانت له وِفَادة مِّمَّن عُدُّوا في الصحابة، ويُخْرج من مَّسح ﷺ عليه، أو دعا له ﷺ، أو ما شابه ذلك.

(جـ) أنَّ اسمَ الصحابي يُطلق على من رَّأى النبيَّ ﷺ مؤمنًا بهِ، وطالت مُدَّة الْمُجَالسة، واختَصَّ بهِ، وإن لَّم يَرْوِ عنه شيئًا.

وهذا القول حكاه ابنُ الصَّلاح[٤] عن أبي الْمُظَفَّر السَّمْعَاني وذكر أنها طريقة أهل الأُصول، وذكر أنَّ اسم «الصُّحبة» من حيثُ اللُّغة يَقعِ على من طالت صحبته للنبي ﷺ وكثُرت مُجالسته له على طريق التَّبَعِ له والأَخْذِ عنه.

وفي «الكفاية»[٥] ما يَرُدُّ هذا القول نقلا عن أبي بكر محمد بن الطَّيِّب القاضي قوله: «لا خلاف بين أهل اللُّغة في أنَّ القول (صحابي) مُشتقٌّ مِّن الصُّحبة، وأنه ليس بمشتقٍّ مِّن قدرٍ منها مخصوص، بل هو جارٍ على كل من صَحِبَ غيرَهُ قليلا كان أو كثيرًا، كما أنَّ القول: (مُكَلِّمٌ) و(مُخَاطَبٌ) و(ضَارِبٌ) مشتق من (الْمُكَالَمَة) و(الْمُخَاطَبَة) و(الضَّرْب)، وجارٍ على كل من وقع منه ذلك، قليلاً كان أو كثيرًا، وكذلك جميع الأسماء المشتقة من الأفعال، وكذلك يُقال: صحبتُ فلانًا

---

(١) «الكفاية» (ص: ٥١).
(٢) (١/ ٥).
(٣) «تحقيق مُنيف الرتبة» (ص: ٣٥) للعلائي.
(٤) «مقدمة ابن الصلاح»(ص: ٢٨٢).
(٥) (ص: ٥١).

حَوْلاً، ودهرًا، وسنةً، وشهرًا، ويومًا، وساعةً، فيوقع اسم المُصاحبة بقليلٍ ما يقع منها وكثيرهِ.

وذلك يُوجب في حُكْم اللُّغة إجراء هذا على من صَحب النبيَّ ﷺ ولو ساعة من نهار، هذا هو الأصل في اشتقاقِ الاسم» ا. هـ. ثم حكى جواز إطلاقه عُرْفًا.

(د) وهو أضيق من الذي قَبْله بكونه من طالت صحبته له ﷺ، وَرَوَى عنه شيئًا من العلمِ.

ولا يَخفى أنَّ في هذا تَعسف يُخرج الكثير من مُسمى الصحابة ممَّن اشتهروا فيما بيننا بشرفِ الصُّحبة، ولا يُعرف لهم رواية مثل عُكَّاشَة بن مِحْصَنٍ - رضي الله عنه - أو ممًّن سبق ذكرهم في كون أحاديثهم التي رويت عنهم لا تصح، وأنَّ صحبتهم ثابتة.

وقد ذكر أبو زُرْعَة الرازي - رحمه الله - أنَّ النبي ﷺ قُبِضَ عن مائةِ ألفْ وأربعة عشر ألْفًا من الصحابة، ممَّن روى عنه، وسمع منه» - وفي رواية - «ممًّن رآه وسمع منه».

فقياسًا بمن رُوي عنهم في الجوامع، والمسانيد، والمعاجم، والسنن لا أظن أنَّ العدد سيتجاوز العُشر، فهل يَسْقُطُ شرفُ الصحبة عن الباقين إذ لا رواية لهم!

(هـ) ما حكاه الخطيب[1] بسنده إلى ابن سعد، عن الواقدي، عن طلحة بن محمد بن سعيد بن المسيِّب، عن أبيه قال: كان سعيد بن المسيِّب يقول: «الصحابة لا نعدهم إلاَّ من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين» ا.هـ.

(١) في «الكفاية» (ص: ٥٠).

وهذا لا يَثْبُتُ عن سعيدٍ لشدةِ ضعفِ الْوَاقِدِيِّ ـ محمد بن عُمر ـ وقد ردَّه ابنُ الصَّلاحِ[١] ـ رحمه الله ـ بأنَّ في عبارته ـ إن صحت ـ ضيق يُوجب أن لاَّ يُعد من الصحابة جرير بن عبد الله الْبَجَلي ومن شاركه ا. هـ.

وزاد الْعَلائي في «تحقيقه»[٢]: «مثل وائل بنُ حُجْرٍ، ومُعاوية بنُ الْحكَمِ السُّلَمي، وخلق كثير ممَّن أسلمَ سنة تسع وبعدها، وقدم عليه ﷺ فأقام عنده أيَّامًا ثُمَّ رجع إلى قومه، وروى عنه أحاديث» ا. هـ.

(و) ما حكاه القاضي عياض ـ رحمه الله ـ قال: ذهب أبو عُمر بن عبد البر في آخرين إلى أنَّ اسم الصُّحبة وفضيلتها حاصلةٌ لكل من رآه وأسلم في حياته، أو وُلِدَ وإن لم يره، وإن كان ذلك قبل وفاته بساعة، ولكن كان معه في زمن واحد، وجمعه وإياه عصر مخصوص ا. هـ[٣].

والذي يَظْهر من نصِّ ابن عبد البر في «الاستيعاب»[٤] أنَّ غَرَضَهُ من ذكرِ من وُلِدَ في زمنهِ ـ ﷺ ـ وإن لَّم يرَه ـ هو استكمال أو استيعاب أسماء كل من شمله قول النبي ﷺ من حديث ابن أبي أوفى: «**خَيْرُ الناس قَرْني...**» الحديث.

وليس غَرَضه إثبات الصُّحبة لهم، بدليل أنه حكَمَ بانتفاءِ صحبة عددٍ ممَّن ذكرهم، منهم: الأَحْنف بنُ قيسٍ، حيث قال في ترجمته[٥]: «كان قد أدرك النبي ﷺ، ولم يره، ودعا له النبي ﷺ، فمن هنالك ذكرناه في الصحابة، لأنَّه أسلم على عهد رسول الله ﷺ ...... ثُمَّ قال: يُعدُّ في كبار التابعين بالبصرة» ا. هـ.

(١) «المقدمة» (ص: ٢٨٣).
(٢) (ص: ٣٨، ٤٤).
(٣) «التحقيق» (ص: ٣٨ ـ ٣٩).
(٤) (١/ ٢٤).
(٥) «الاستيعاب» (١/ ١٤٥).

وقال ـ أيضًا: «ذكرنا الأحنف بن قيس في كتابنا هذا على شرطنا أن نذكر كل من كان مسلمًا على عهد رسول الله ﷺ في حياته» ا.هـ.

وانظر كذلك ترجمة الصُّنابحي، وغيره.

فتبيَّن بعد هذا العرض لأرائهم في إثبات اسم الصحبة أنَّ الراجح هو الذي عليه جمهور أهل الْحديث، الذي ذكرناه أوَّلا، وهو الذي انتصر له الخطيب البغدادي في «الكفاية»، وابن الصَّلاح فى «مقدمته»، والحافظ في «مقدمة الإصابة» وغيرهم(١).

الْبَنْدُ الثاني: بِمَ تَثبت الصُّحبة؟

دَوَّنَ المتأخرون من أئمتنا في كتبهم ما فهموه من صنيع من تقدمهم ـ عدا الذي نصُّوا عليه ـ الضوابط التي بها تَثبت صحبة المترجمَ له، وقد جمعتُ ما قُدِّرَ لي الوقوف عليه من كُتُبهم ـ رحمهم الله ـ ووضعتُهُ في سبع نقاط أذكرها موجَزة:

(ا) التَّواتر:

بأن لاَّ يَخفى على أحدٍ صحبة المذكور، مثل أبي بكر، وعُمر، وعثمان، وعلي، وخديجة، وعائشة ـ رضي الله عنهم ـ جميعًا ـ وكل من كان من أضْرابهم.

(ب) الشُّهرة:

بأن يَشتهِر لدَى الكثير من الناس صحبة المذكور، وإن خَفِيَ على البعض، أمثال: ثابت بنُ قيسِ بنِ شَمَّاسٍ، الْخِرْباقُ بنُ عَمروٍ ـ ذو

---

(١) قد قسَّم أبو عبد الله الحاكم الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ إلى اثني عشرة طبقة حسب مراتبهم في كتابه «معرفة علوم الحديث» (ص: ٢٢ ـ ٢٤) فانظره.

الْيَدَيْنِ، آبي اللَّحم، معاوية بن الْحكم السُّلَمي، ضُبَاعَة بنت الزُّبير، بَرِيْرَة مولاة عائشة ـ رضي الله عنهم جميعًا، وكل من كان من أَضْرابهم.

(جـ) أن يُخْبِرَ بصحبةِ المذكورِ صحابيٌّ آخر:

أو أن يأتي ذكره عَرَضًا ضمن حديث به تثبت صحبة المذكور، ومثال ذلك ما روى البخاري في «صحيحه» [1]من حديث الْبَرَاء بنُ عَازِبٍ ـ رضي الله عنه ـ وفيه: أنَّ المشركين لَمَّا انهزَموا ذَهَبتِ الرُّمَاة ليأخذوا من الغنيمة، فنهاهم عبد الله بنُ جُبَيْرٍ، فمضوا وتركوه... الحديث.

وكذلك حديث ابنُ عباسٍ ـ رضي الله عنهما ـ في السَّبعين أَلْفاً الذين يَدْخُلون الجنَّة بغير حساب، حيث قام عُكَّاشة بنُ مِحْصَنٍ فقال: يا رسول الله؟ ادع الله أن يجعلني منهم. قال: «**أنت منهم....**» الحديث.

وكذا حديث سعيد بنُ جبيرٍ، عن ابنِ عباسٍ: أنَّ النبي ﷺ سمع رجلاً يقول: لبيك عن شُبْرُمَة.. الحديث ـ إن صحَّ الحديث!

وكذا حديث أبي الزبير، عن جابر قال: أُتي بأبي قُحَافة عام الفتح ـ والد أبي بكر الصديق ورأسه ولحيته مثل الثغامة، فقال ﷺ: «**غيِّروا هذا بشيءٍ وجنِّبوه السَّواد**».

وغيرهم كثير ـ رضي الله عنهم ـ وإنما ضربتُ بهولاء المثل كي يُقاس غيرهم عليهم.

(د) أن يَشْهَدَ المذكور لنفسِه بالصُّحبَة:

وهذه النقطة كانت مَحل جَدَلٍ.

فَنَفَى الصحبة في مثل هذه الحالة: ابنُ الْحَاجِبِ أبو عَمرو الفقيه

---

(١) (٥/ ١٢٠) من «كتاب المغاري»، وانظر «تحفة الأشراف» (٢/ ٤٠).

المالكي فيما نقل عنه ابنُ رُشَيْدٍ الفِهْرِيّ في كتابه: «السَّنَنُ الأَبْيَن»[1] قائلاً: «ويَحتمِلُ الخِلافُ للاتهامِ بدعوَى رُتْبَةٍ لنفسِه» ا.هـ.

وقال الآمِدِيُّ في «الإحكام»[2]: «لو قال من عاصرَ النبي ﷺ: أنا صحابي، مع إسلامه وعدالته، فالظاهر صدْقه، ويحتمل أن لاَّ يُصَدَّقَ في ذلك، لكونهِ مُتَّهَمًا بدعوى رُتبةٍ يُثبتها لنفسهِ، كما لو قال: أنا عدْلٌ، أو شَهِدَ لنفسه» ا.هـ.

ويقول أبو الحسن بن القَطَّان[3]: «ومن يدَّعي صحبة النبي ﷺ لا يقبل منه حتى نعلم صحبته، فإذا علمناها فما رواه على السماع حتى نعلم غيره» ا.هـ.

ويقول «السَّخَاوي»في «فتح المُغيث»[3]: «واقتصار ابنُ السَّمعاني حيث قال: تُعْلم الصُّحبة إما بطريق قطعي ـ وهو الخبر المتواتر ـ أو ظَنِّي ـ وهو خبر الثقة. قد يُشعر به» ا.هـ.

وقد خالفه في قبول دعواه الصحبة كل من صنَّف في هذا الباب، إلاَّ أنهم نَبَّهوا على أنَّ صحبته ثبتت بهذا الإِخبْار، ولم يُبيِّن ذلك أصحاب المعاجم والمسانيد ونحوها، وهو الراجح الذي انتصر له الكثير بعد أن اشترطوا لذلك ثلاثة شروط هي:

١ ـ عدالته قبل إخباره.

٢ ـ معاصرته للنبي ﷺ، وأنَّ سِنَّهُ تحتملُ ذلك.

٣ ـ التفرقة بين ادِّعائه طول الصُّحبة وقِصَرها، فَقُبلت في الآخير

---

(١)[ق٣٩/ب] وقد قمت بتحقيقه، ونشرته مكتبة «الغرباء الأثرية» بالمدينة النبوية.

(٢) «تحقيق منيف الرتبة» (ص: ٥٩).

(٣) «فتح المغيث» (٤/ ٩١).

منها، واختُلف في طولها، والراجحُ عدم التفرقة، وسيأتي في قول الخطيب ما يُؤيِّده.

وفي هذا المعنى يقول ابنُ رُشَيْدٍ الْفِهْري ـ رحمه الله: «ولا يَثبتُ قول قائلٍ لا يُعرف صدقه مُخبرًا عن رسول الله ﷺ: أنَّه سمعه قال كذا، أو أنه رآه فعل كذا، إلاَّ بعد ثبوتِ صُحبته، أو ثُبوت عدالته قبل أن يُخبر: أنَّه صاحبٌ، على نَظَرٍ في هذا القسم الآخر فإنَّه إذا قال لنا من عاصرَهُ ﷺ ممَّن ثبتَ إسلامُهُ وعدالتُهُ: أنا صاحبٌ؛ صُدِّقَ وقُبِلَ قولُهُ وسُمعتْ روايتُهُ» ا. هـ.

ويقول الخطيب في «كفايته»[1]: «وقد يُحكم بأنه صحابي إذا كان ثقة أمينا مقبول القول إذا قال صحبتُ النبي ﷺ وكَثُرَ لقائي له، فَيُحكم بأنه صحابي في الظاهر لموضع عدالته، وقبول خبره، وإن لم يُقْطَعْ بسماعِهِ، ولو رُدَّ قوله: أنه صحابي، لَرُدَّ خبره عن رسول الله ﷺ».

فإن قيل: إخبار الرسول له بالحُكْمِ يَخْفى، وتفرده بالقول له وبصحبته ومُطَاولته لا تكاد تَخفى.

قيل: لَعَمْرِي أنها لا تَخفى، وإذا قال: أنا صحابي، ولم يُحْكَ عن الصحابة رَدُّ قوله، ولا ما يُعَارِضُهُ، جازَ أن يكون ممَّن طالت صحبته، وإن لَّم يَرْوِ غَيْرُهُ طولَ صحبتِهِ، وإذا كان كذلك وَجبَ إثباته صحابيًّا ـ حُكْمًا بقولِهِ لذلكَ» ا. هـ.

وقد رجَّحه صلاح الدِّين الْعَلائي ـ أيضا ـ في «تحقيقه»[2]، وأخرج البخاري في «صحيحه»[3] حديث الزهري: أخبرني سُنين أبو جميله ـ

---

(١) (ص: ٥٢). (٢) (ص: ٦٨).

(٣) «صحيح البخاري» (٥/ ١٩١)، «وتحفة الأشراف» (٤/ ٨٨).

وزعم أنه أدركَ النبيَّ ﷺ وخرج معه عام الفتح.

(هـ) شهادة التَّابعي للمَذْكورِ بالصُّحبةِ:

كقول التابعي: حدثني فُلان من أصحاب النبي ﷺ.

وقد اعتَبرَ الحافظ أبو بكر البيهقي ما هذه صورته: مرسلا، كما في «السنن الكبرى»[1] له، وقد تعقَّبه ابن التُّرْكُمَاني في ذلك، وكذا الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٣٦).

وفي رواية أبي بكرٍ الأَثْرَم قال: «قلت لأبي عبد الله ـ يعني: أحمد ابن حنبل: إذا قال رجل من التابعين: حدثني رجلٌ من أصحاب النبي ﷺ، فالحديث صحيحٌ؟!

قال: نعم» ا.هـ[2].

وهذا ينبغي أن يُقيد بأربعة أمور:

١ ـ أن يصحَّ السند إلى ذاك التابعي.

٢ ـ أن يكون التابعي من كبارهم، إِذِ الغالب روايته عن الصحابة لا تكاد تَخفى.

٣ ـ أن يكون التابعي ممَّن شُهِدَ له بالعلم والمعرفة التي تُؤهله إلى التفرقة والتمييز بين الصحابة ومن دونهم.

٤ ـ أن لاَّ يكون قد جُرِّبَ على هذا التابعي الخطأ في مثل هذا الباب، بمعنى أن لاَّ يكون قد حكمَ بصحبه رجلٍ ـ مثلا ـ ثم ظهرَ خلاف ذلك وانظر «المراسيل» (ص: ٢٣٥ ـ ٢٣٦) للرازي[3].

---

(١) (١/ ٨٣، ١٩٠). (٢) «الكفاية» (ص: ٤١٥).

(٣) انظر ما سطرته من تعليق على كتاب «فتح البارى شرح صحيح البخاري» (٥/ ١٩٣) لابن رجب الحنبلي، تحقيق «دار الحرمين» حول هذه النقطة.

ونصُّ الإمام أحمد ـ رحمه الله سابق الذكر أرى أنه يُقيَّد بأنَّ الذي أُهمِلَ ذكرُهُ صحابيا بالفعلِ، وإنما لم يذكَر اسمه ويُعيَّن، ولذا أعقبه الخطيب في «كفايته» بنصٍّ محمد بن عبد الله بن عَمَّارٍ عندما سُئل: إذا كان الحديث: عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ أيكون حُجَّة؟

قال: «نعم، وإن لَّم يُسَمِّه، فإنَّ جميعَ أصحاب النبي ﷺ كُلهم حُجَّة» ا. هـ.

(و) أن يشهد له قومه بالصحبة :

وفي «المراسيل» (ص:٢٨) قال مكحول: سألت الفقهاء: هل كانت لـ:حبيب بن مسلمة صحبة؟ فلم يُبينوا ذلك .

قال مكحول: وسألت قومه فأخبروني أنه قد كانت له صحبة .

قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: ماتقول أنت؟ قال: قومه أعلم ا. هـ. وانظر تاريخ «الدوري» (٢٣٨٠)، و«سؤالات ابن محرز» (١/ ١٢٢).

(ز) أنَّ ينصَّ على صحبة المذكور إمامٌ في هذا الشَّأنِ:

قال صلاح الدين العَلائى: «إذا شَهِدَ له بالصُّحبة مثل: البُخاري، أو مسلم، أو ابنُ أبي حاتمٍ، أو ابن أبي خَيْثَمةَ، في كُتبهم الْمُصَنَّفة، فإن صحبته تَثْبتُ بذلك» ا. هـ.

وقد رَوى الْفَسَوى في «المعرفة» (٣/ ٢٠٦) عن الإمام أحمد، عن حجاج: ثنا شُعبة قال: قد كان جُندب بن عبد الله الْعَلَقِي أتى النبي ﷺ.

وإن شئتُ قلتُ: قد صَحِبَهُ .

وسيأتى ـ إن شاء الله ـ خلال فقرات التحقيق بعض الضوابط التي بها تَنتفي صحبة بعض من ذُكِرَ ضمن الصَّحابة وليس هو بصحابي، وهي

على العكس من الضوابط التي تُثبت صحبة المذكور .

البَنْدُ الثالثُ: عَدالة الصَّحابةِ:

قد كَثُرَ الجدل بين أهل السنة والجماعة، وأهل الأهواء في عدالة من صحِب النبي ﷺ، الذين أخذوا يطعنون فيهم، ويَسْلبونهم عدالتهم، بحجة أنَّ منهم من شرب الخمر، وجُلد الحدَّ، وأنَّ منهم من زَنى، واستدلوا بقصةِ ماعزٍ، وبقصة المرأة التي رُجمتْ.

واستدلوا أيضًا ببعضِ الفِتن والمُلابسات التي حَدَثت بين الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ وأنَّ قتالهم لبعض موجبٌ لِفسقهم ـ نسألُ اللهَ السلامة ـ وويكأنَّه استدل بما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام من قوله: «**سِباب المسلم فسوق، وقتاله كُفر**».

واستدل بعضهم بأنَّ منهم من ارتدَّ عن الإِسلام بالْكُلِّية، كابن خَطَل الذي قتل وهو مُتَعَلِّقٌ بأستار الْكَعْبة، وكعُبيد الله بن جَحْشٍ زوج أم حَبيبة ـ رضي الله عنها ـ الذي تنصَّر بأرض الحَبشة، وغيرهم ممَّن كان هذا حالهم نسألُ الله السلامة والثبات في الدِّين.

وفي إسقاط عدالة الصَّحابة ـ رضي الله عنهم ـ بما ذكرنا نَظَرٌ.

فأما استدلالهم بابنِ خَطَل ومن كان على شاكلته فمردود، لأن اسم الإسلام قد سُلِبَ منهم؛ فضلا عن أن يكونوا من الصحابة، وقد قررنا فيما سبق أن اسم الصحابي لا يُطلق إلا على من رآه النبيُّ ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام، وإن تخلل ذلك ردَّة.

ومن استدلوا بهم لم يموتوا على الإسلام، فسقط استدلالهم بهذا.

وأمَّا استدلالهم بالفِتنِ والمُلابساتِ التي حدثت بعد موت النبيِّ ﷺ، وبوقوع الصحابة في قتالِ بعضهم البعض، الأمر الذي أدَّى إلى أن

أَسْقطوا به عدالة أصحاب خير البريَّةِ ﷺ فمردودٌ ـ أيضًا ـ ولا يُقبل منهم البَتَّة لأمُور:

منها: أنَّ كُلا مِّنهم كان مجتهِدًا فيما أقدمَ عليه، لظنِّه أنه على الحقِّ، وقد أخبرَ ﷺ في حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنَّ من اجتهد وأصاب كان له أجران، وأن مَن اجتهد وأخطأ كان له أجرٌ واحدٌ.

ومِمَّا يُؤكد أنَّ الأمر كان بينهم اجتهاديا لا اتِّباعًا للهوَى؛ هو قُعود كثير من الصحابة وعدم دخولهم مع أحَدِ الفريقين.

وقد رُوي أنَّ عليا ـ رضي الله عنه ـ طَلَبَ من سعدِ بن أبي وقَّاصٍ أن يقفَ معه، فقال له سعد: «أعطني سيفًا يَعْرِفُ الحقَّ من الباطل ـ أو قال: يَعرف الْمُحِقَّ من الْمُبْطِلِ».

وقد طَلَبَ عليٌّ ـ رضي الله عنه ـ من أهبان بن صيفي أن يَخرج معه، فقال له: إنَّ خليلي وابن عمك ﷺ أمرني إذا كان قتال بين فئتين من المسلمين أنِ اتخذ سيفًا من خشب ـ قال ـ إن شئتَ خرجتُ معك بهذا. بعد أن استلَّ عصاه.

ومنها ـ أيضًا ـ إخبار النبي ﷺ بوقوع الفتن فيما بعده، ولم يُسقط عدالة من يقع فيها.

فقد ثبت أنه قال لعمار بن ياسرٍ ـ رضي الله عنه ـ: «ويْحَ ابن سُمَيَّة، تقتله الفئة الباغية» وفي رواية: «تقتله أَوْلَى الطائفتين بالحقِّ».

وهذا يُؤَكِّدُ أنَّ الطائفة الأخرى على شيءٍ من الحقِّ وإن لَّم يكنِ الحق كله معها.

وَقُتِلَ عمار ـ رضي الله عنه ـ على أيْدي أفراد معاوية ـ رضي الله عنه ـ ومع ذلك تأوَّل قوله ﷺ بأن الذي قَتَلَ عَمَّارًا ـ رضي الله عنه ـ هو

الذي زَجَّ به في هذا القتال، ممَّا يُؤَكِّدُ أنَّ الأمر مَحض اجتهاد منهم - رضي الله عنهم.

ورضي الله عن عائشة عندما قالت لمعاوية: يا معاوية! أما خشيتَ الله في قتل حُجْر وأصحابه !؟

فقال: إنما قتلهم مَنْ شَهِدَ عليهم ا.هـ. وقد دعا ﷺ لمعاوية، ومدحه ابنُ عباسٍ بقوله: «إنه فقيه»، وما تأخَّر أحدٌ عن قبول روايته.

وقد أخبر ﷺ - أيضًا - بأن: «ابني هذا سيِّد، وسيُصْلِح الله به بين فئتين عظيمتين» ودارت الأيام بعد موت النبي ﷺ حتى تنازل الحُسين بن علي - رضي الله عنهما - لمعاوية على الخلافة حَقْنًا لدماء المسلمين.

وما أخبر ﷺ بأن إحدى الطائفتين عدالتها ساقطة.

وأمَّا استدلالهم بأن بعضهم جُلِدَ الحد و.. و..، كل ذلك لإسقاط وهدم حلْقة الوصل التي بيننا وبين النبي ﷺ.

فنقول: أين هي مروياتهم - هدانا الله وإياكم -!!

ثم إن من الصحابة - رضوان الله عليهم - من كان يرتعد إذا أراد أن يُحَدِّثَ عن النبي ﷺ، ومنهم من كان يتصبب منه الْعَرَق؛ كل ذلك حِرْصًا على تَأْدية ما تلقوه من مُعَلِّم هذه الأُمة ﷺ، دون زيادة فيه أو نقصان، فلو سقطت عدالتهم لَمَا بَالَوا بما حدَّثوا، ولَدَخَلَ في دينِ الله ما ليس منه ممَّا لا يُتَصور بعد وعْد الله تعالى وتكفله بحفظ هذا الدِّين إذ قال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكرَ وإِنَّا لهُ لحافظونَ﴾[1] ومعلومٌ أنَّ من تمام حفظ هذا الدين، هو حفظ عدالة من نقلوه لنا ليصل إلينا وإلى من بعدنا إلى قيام السَّاعة دون غبش أو خدش.

(١) [الحِجر: ٩].

فعدالة الصحابة ـ رضوان الله عليهم جميعًا ـ ثابتةٌ بالكتاب، وبالسُّنة، وبإجماع الأُمة على ذلك.

ففي مُحكم التنزيل يقول الحقُّ سبحانه: ﴿للفقراء المُهاجرين الَّذين أُخرجوا من ديارهم وأَموالهم يَبتغون فَضلاً مِّن الله ورضْوانا ويَنصُرُونَ اللهَ ورسولَهُ أولَئكَ همُ الصَّادقون. والَّذين تَبَوَّءو الدَّار والإيمانَ مِنْ قَبْلهم يُحبُّون مَن هَاجرَ إليهم ولا يَجدون في صُدورهم حَاجةً مِّمَّا أُتوا ويُؤْثرونَ على أنفسهم ولو كانَ بِهم خَصَاصة ومن يُوقَ شُحَّ نفسه فأُولئك همُ المفلحون. والذين جآءوا من بعدهم يقولون ربَّنا اغفر لَّنا ولإِخواننا الَّذين سَبقونا بالإيمانِ ولا تَجعل في قلوبنا غلاً لِّلَّذين آمنوا ربنا إنكَ رءووفٌ رَّحيم﴾(١) ثم استثنى منهم سبحانه وتعالى المنافقين بقوله في الآية التي تليها ﴿أَلَمْ تَرَ إلى الَّذين نَافقوا....﴾ والآيات في هذا المعنى كثيرةٌ لِّمن ﴿رضي اللهُ عنهم﴾(٢).

ومن السُّنة كثير، وفي حديث عِمْران بن حُصَيْنٍ ـ رضي الله عنه ـ غُنية لمن تأمَّلَ إذ يقول النبي ﷺ: «خيْر الناس قَرْني الذين أنا فيهم...» الحديث(٣).

وفي حديث أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ من قول النبي ﷺ: «لا تَسبُّوا أصحابي، والذي نفسي بيده لو أنفقَ أحدكم مثل أُحُدٍ ذَهبًا ما أدركَ مُدَّ أحَدِهم ولا نَصيفه»(٤).

وأمَّا الإجماع؛ فما خالف فيه إلاَّ طوائفٌ مِّن الْمُبتدعة نسالُ الله السَّلامةَ في الدِّين، أمثال الخَوَارج والمعتزِلة.

---

(١) [الْحَشْر: ٨، ٩].
(٢) [التَّوبة: ١٠٠].
(٣) «صحيح البخاري» (٣/ ٢٢٤).
(٤) «صحيح البخاري» (٥/ ١٠).

وفي هذا يقول ابن عبد البَرِّ: «الصحابة كلهم عدولٌ، مَرْضيُّونَ، ثقاتٌ، أثباتٌ، وهذا أمرٌ مجتمعٌ عليه عند أهلِ العلمِ بالحديث» ا.هـ[١].

ويقول ابنُ حَزْمٍ[٢]: «الصحابة كلهم في الجنَّة، واستدل بقوله تعالى ﴿لا يَسْتوي منكم مَّن أنفقَ قبل الفتح﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وكلاً وَعَدَ الله الحُسْنى﴾.

ويقول ابنُ الصلاح في «مقدمته»: «الأُمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، ومن لابسَ الفتن منهم فكذلك، بإجماع العلماء الَّذين يُعْتَدُّ بهم في الإِجماع، إحسانًا لِلظَّنِّ بهم، ونظرًا إلى ما تَمَهَّدَ لهم من المآثر، وكأنَّ الله سبحانه وتعالى أتاحَ الإجماع على ذلك لكونهم نَقَلَة الشريعة، والله أعلم» ا.هـ[٣].

ويقول أبو زُرْعة الرَّازي ـ رحمه الله: «إذا رأيتَ الرجل يَنْتقصُ أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنَّه زنديقٌ، وذلك أنَّ الرَّسولَ ﷺ عندنا حَقٌّ؛ والقرآنَ حَقٌّ، وإنما أَدَّى إلينا هذا القرآن والسُّنَن: أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يُريدون أن يُجَرِّحوا شهودنا ليُبْطلوا الكتابَ والسُّنة، والجرح بهم أَوْلى، وهم زنادقة» ا.هـ[٤].

وكتب أبو عبد الرَّحمن

صلاح بن سالم المصراتي

---

(١) «التمهيد» (٢٢/ ٤٧). (٢) «المحلَّى» (١/ ٤٤).

(٣) «المقدمة»(ص: ٢٨٧)، وانظر كذلك «مقدمة الاستيعاب» (ص: ١٩)، «والسُّنن الأبين» [ق ٣١/أ ـ ب].

(٤) «الكفاية» (ص: ٤٩).

(ابنُ قَانِعٍ في سُطُورٍ)

هو الحافظُ العالمُ أبو الحُسين عبد الباقي بنُ قَانِعِ بنِ مَرْزوقٍ الأُموي مولاهم الْبَغدادي، وُلِدَ في ذي القعدة لخمسٍ ليالٍ بَقِين منه من سنة خمس وستين ومائتين.

وقد كان ـ رحمه الله ـ واسعَ الرِّحلةِ، كثير الحديثِ، بصيراً به، وقد نَسَبُه ابن أبي الْفَوَارِس إلى أصحابِ الرأي ـ يريد بذلك مدرسة النعمان ابن ثابت، وهي مدرسة الرأي والقياس.

*** شيوخه:**

قد سمعَ ابنُ قانِعٍ ـ رحمه الله ـ من خلقٍ كثيرٍ، منهم:

١ ـ إبراهيم بن إسحاق الْحَرْبي.

٢ ـ إبراهيم بن الهَيْثم الْبَلَدِي.

٣ ـ أحمد بن إسحاق الْوَزَّان.

٤ ـ أحمد بن يحيى الْحُلْواني.

٥ ـ إسماعيل بن الفضل الْبَلْخي.

٦ ـ بِشْرُ بنُ موسى.

٧ ـ عبد الله بن أحمد بن حنبل.

٨ ـ عبد الله بن سليمان أبو بكر بن أبي داود السجستاني.

٩ ـ علي بن محمد بن أبي الشوارب.

١٠ ـ محمد بن عبد الله بن سُليمان ـ مُطَيَّن.

١١ ـ محمد بن يونس الْكُدَيْمي.

١٢ ـ مُعَاذ بن الْمُثَنَّى.

١٣ ـ موسى بن هارون الْحَمَّال. وغيرهم.

*** تلاميذه:**

١ ـ أبو بكر الرَّازي، وقد أكثر عنه في كتاب: «أحكام القرآن».

٢ ـ أبو الْحَسن الْحَمَّامي، وهو راوي الكتاب الذي بين أيدينا.

٣ ـ الْعَبْقَرِيُّ أبو الْحَسن الدَّارَقُطْني الحافظ، وقد أكثر عنه.

٤ ـ أبو الْحَسن بن رِزْقُوْيَه.

٥ ـ أبو الْحَسن بن الْفُرَات.

٦ ـ أبو الْحُسَيْن بن الفضل بن الْقَطَّان.

ـ ٧ ـ أبو عبد الله الْحَاكم، صاحب «الْمُسْتَدرك».

ـ ٨ ـ أبو علي بن شاذان.

ـ ٩ ـ أبو القاسم بن بشران. وغيرهم.

*** مكانته العلمية:**

كل من ترجم لابن قانعٍ ـ رحمه الله ـ ذكر أنه من أهلِ الدِّرايةِ والْمَعْرفة، وأنَّه واسع الرِّحلة، وقد وُصِفَ ـ رحمه الله ـ بالحفظِ، فيقول ابنُ الْجَوْزي في « الْمُنْتَظَم»[1] : «كان من أهلِ العلمِ والفهمِ، والثقةِ» ا.هـ.

وذكره ابنُ دَقِيق الْعِيد في «الإِمام» فقال: «ابن قانعٍ من كبار

(١) (الجزء ١١) وفيات سنة (٣٢٩: ٣٨٧هـ).

الحـفاظ» ا.هـ[١].

وقد ترجم له الذَّهبي في كُتُبِه، ففي «الميزان»[٢] قال: «الحافظ»، وقال في «تذكرة الْحُفَّاظ»[٣]: «الحافظ العالم المصنِّف»، وقال في «السِّير»[٤]: «الإمام الحافظ الْبارع الصدوق» ا.هـ.

ويقول ابنُ كَثير في حَقِّه: «كان ثقة أمينًا حافظًا»[٥].

هذا وقد تكُلِّمَ فيه رغمَ حفظِه ـ رحمه الله ـ ففي ترجمته من كتاب «تاريخ مدينة السَّلام» (١١/ ٨٨ ـ ٨٩) قال الدارقطني: «كان يحفظ ويَعْلَم، ولكنه كان يُخْطِئُ ويُصِرُّ على الْخَطأ» ا.هـ[٦].

وقال الْبَرْقَاني: «في حديثه نُكْرة... أمَّا الْبَغْداديون فَيُوثِّقونه، وهو عندنا ضعيف» ا.هـ.

وقد تعقَّبه الْخَطيب بقوله: «لا أدري لأي شيءٍ ضعَّفه الْبَرْقانيُّ، وقد كان عبد الْبَاقي من أهلِ العلمِ والدِّرايةِ والفهمِ، ورأيت عامَّة شيوخنا يُوثِّقونه، وقد كان تغيَّر في آخر عُمُرِه» ا.هـ.

وفيه ـ أيضًا ـ عن أبي الْحَسن بنُ الْفُرَاتِ قال: كان عبد الْبَاقي بن قانعٍ قد حَدَثَ به اختلاط قبل أن يموت بمدة نحو سنتين، فتركنا السماعَ منه، وسمع منه قومٌ في اختلاطِه.

وفيه ـ أيضًا ـ حَمزة بن يوسف السَّهمي يقول: سألتُ أبا بكر بن

---

(١) «نصب الرَّاية» (٣/ ١٥٠). (٢) (٢/ ٥٣٢). (٣) (٣/ ٨٨٣ ـ ٨٨٤).
(٤) (١٥/ ٥٢٦ ـ ٥٢٧). (٥) «البداية والنهاية» (١١/ ٢٤٢).
(٦) كذا العبارة في «التاريخ» وقد نقلها الذهبي في «السير» «وطبقات الحفاظ» والحافظ في «اللِّسان» كذلك.
وقد جاءت هذه العبارة في كتاب «الجواهر الْمُضِيَّة في طبقات الحنفية» (٢/ ٣٥٥): «لكنه يخطيءُ ويُصيب» وكذا في نسختين من كتاب «الميزان» كما نبَّه عليه الْمُحقق، وكذلك هي في أصل «طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص: ٣٦٢).

عبدان عن عبد الباقي بن قانع: يَدْخُلُ في الصَّحيحِ؟

فقال: لا يَدْخُلُ في الصَّحيحِ.

هذا وقد ذكره ابنُ حزمٍ في غيرِ ما موضعٍ من كتابهِ «الْمُحَلَّى»، وتكلَّم فيه بشدةٍ، ولعلَّ الدافعَ لذلك هو فَرْط تحامله على مذهب الأحناف والله أعلم.

فيقول في الجزء (٦/ ١٦٨) بعد أن ساق حديثًا من طريقه في «صوم يوم عاشوراء» وفيه زيادة لفظة «فاقضوا» لمن أكل في هذا اليوم، وبنى عليها الأحناف أنَّ من نوى صيام هذا اليوم، وأكل فيه أنَّ عليه القضاء.

فقال: «لفظة «واقضوا» موضوعة بلا شك[1]، وعبد الباقي مولى بني أبي الشوارب يُكْنى: أبا الحُسين، مات سنةَ إحدى وخمسين وثلاثمائة، وقد اختلط عقله قبل موته بسنة، وهو بالجملة منكر الحديث، وتركه أصحاب الحديث جملةً» ا.هـ.

وقد تعقَّبه الحافظُ في «اللسان» (٤/ ٣٨٠) بقوله: «ما أعلمُ أحدًا تركه، وإنما صحَّ أنَّه اختلط فتجنَّبوه» ا.هـ.

وقال ابن حزم ـ أيضًا ـ في «المحلى» (٧/ ٣٨) تعليقًا على حديث: أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا: «الحج جهاد، والعمرة تطوع».

«عبد الباقي بن قانع، وقد أصفق أصحاب الحديث على تركه، وهو راوي كل بَلِيَّةٍ وكذبة».

وقال ـ أيضًا ـ: «وأمَّا حديث ابن عباس فمن طريق عبد الباقي بن

---

(١) قد روى ابن قانع نفس الحديث من مسند أسماء بن حارثة، دون لفظة: «واقضوا» وإنما فيه: «إن وجدتهم قد طعموا يتمُّوا آخر يومهم» وسيأتي [ق ١٠/ أ ـ ك].
فلعها وقعت له هكذا. والله أعلم.

قانع، ويكفي» ا.هـ.

وقال ـ أيضًا ـ: «وأما حديث أبي هريرة فكذبٌ؛ من بلايا عبد الباقي ابن قانع التي انفرد بها، والناس يروونه مرسلاً من طريق صالح ما هان ـ كذا ـ كما أوردنا قبل، فزاد فيه: أبا هريرة، وأوهم أنه صالح السمان، فسقطت كلها، ولله الحمد» ا.هـ.

وقد اعترضه صاحب «الإمام» قائلاً: «عبد الباقي بن قانع من كبار الحفاظ، وأكثر عنه الدَّارقطني...» ا.هـ. من «نصب الراية» (٣/ ١٥٠).

وقال ابن حزم ـ أيضًا ـ (١٠/ ٣٧٩): «عبد الباقي لاشيء» ا.هـ.

ونقل الحافظ في «اللسان» عن ابن حزم كلامًا آخر فيه فرط تحامل على ابن قانع أعرضنا عن ذكره، والأمر في حقِّهِ كما قال ابن ناصر الدِّين ـ رحمه الله: «وثَّقه جماعة، واختلط قبل موته بنحو سنتين» ا.هـ.

***مصنفاته:**

قد كان ابن قانع ـ رحمه الله ـ واسع الرحلة كما ذكر في ترجمته، وقد سمع الكثير، الأمر الذي كان دَفَعَهُ لكثرةِ التَّصنيف، ومن المصنَّفاتِ التي وقفتُ على ذكرها:

(١) «معجم الصَّحابة».

عزى إليه أبو عُمر بن عبد البر في كتابه «الاستيعاب» (٢/ ٨٠٧)، (٣/ ١٣٠٩)، (٤/ ١٦٨٦)، وذكره الخطيب البغدادي في كتابه «تلخيص المتشابه» (١/ ٤٦٤)، (٢/ ٨٢٩)، وذكره ـ أيضًا ـ ابن ماكولا في «إكماله» (٧/ ٩١)، والذهبي في «السِّير» (١٥/ ٥٢٦) وفي «تذكرة الحُفَّاظ» (٣/ ٨٨٣) وقد عزى إليه في غير ما موضع من كتابه «تجريد

أسماء الصحابة» وستأتي في مواضعها ـ إن شاء الله ـ، وذكره ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» في غير ما موضع وانظر (١/ ٢٩٠)، (٢/ ٦٤)، وكذا ذكره الحافظ في «ذيل الدرر الكامنة» (ص: ٦٧)، وفي «اللِّسان» (٤/ ٣٨٠)، وذكر ابن خير الإشبيلي سنده للكتاب في «فهرسته» (ص: ٢١٥)، وذكره السيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص: ٣٦٢) وغيرهم.

(٢) «معجم الشيوخ».

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٧٣٥)، وكذا ذكره إسماعيل البغدادي في «هداية العارفين» (٥/ ٤٩٥).

(٣) «التاريخ».

رواه عنه: عبد الله بن عثمان الصَّفَّار.

ذكره محمد الرُّوداني في: «صلة الخلف بموصول السلف» (ص: ١٥٩)، وذكره ابن ماكولا في إكماله باسم: «تاريخ الْوَفيات» (٧/ ٩١)، وعنه ينقل الخطيب كثيراً فى تاريخه».

(٤) «فضائل القرآن».

رواه عنه: أبو نصر محمد بن حسنون، ذكره محمد الرُّوداني في «صلة الخلف بموصول السلف» (ص: ٣١٧).

(٥) «السُّنَن عن أهل الْبيت»

ذكره عُمر رضا كحالة في «معجم المؤلفين» (٢/ ٤٤).

(٦) «الْفوائد»

(٧) و «حديث أبي عُبيد مُجاعة بن الزبير».

ذكرهما الشيخ الألباني في «فهرس مخطوطات الظاهريَّة» (ص: ٩٢، ٣٤٥).

(٨) «كتابُ يومٍ وليلة».

كذا ذكره الأمير ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ٩١).

(*) وانظر مصادر ترجمته في: «تاريخ مدينة السلام» (١١/ ٨٨)، و«المنتظم» لابن الجوزي (الجزء ١٤) وفيات سنة (٣٢٩ ـ ٣٨٧هـ)، والذهبي في «الميزان» (٢/ ٥٣٢) وفي «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٨٣) وفي «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٥٢٦ ـ ٥٢٧)، «والبداية والنهاية» (١١/ ٢٤٢) لابن كثير، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٤/ ٢٧٠ ـ ٢٧١)، و«لسان الميزان» (٤/ ٣٧٩) لابن حجر، و«الْجواهر الْمُضِيَّة في طبقات الْحَنفية» (٢/ ٣٥٥)، و«طبقات الحُفَّاظ» (ص: ٣٦٢) للسيوطي، وغير ذلك.

بين يدي الكتاب

يعتبر كتاب «معجم الصَّحابة» لابن قانعٍ من الكتب المتقدمة في ذكر من نُسب إلى صُحبة خير البرِّية ﷺ، وذلك أنه أملاه في سنة سبع وأربعين وثلاثمائة، إلاَّ أنه لم يَستوعبَ كل الصَّحابة، وإنما يَذْكر فيه كل من وَقَفَ له على حديث يُسْتَدلُّ به على صحبتِهِ بعد أن يَذْكر ما قُدِّر له أن يقفَ عليه من اسم الْمُتَرْجَم له، ولعل هذه ميزة في هذا الكتاب قلَّ أن توجد في غيره، إذ أنه لم يَعتمد في كتابه هذا على مجرَّدِ الأقوال في إثبات صُحبة المترجَم له، وإنما يذكر في ترجمته حديثًا يُبرهنُ به على ذلك بِغَضٍّ النظرِ عن كون الحديث إسناده صالحًا أو غير ذلك، وقد نفى مع ذلك صحبة بعض من ترجم لهم، وانظر (٧٨١، ٩٣٤) وغيرهم.

وهنا يجدرُ بنا التنبيه على مسألةٍ نتعرض لها كثيرًا، والْمُتمثلة في التفرقةِ بين إثبات صُحبة المترجَم وبين صحة حديثه، فثبوت صحبة المترجم شيءٌ، وصحة حديثه شيءٌ آخر.

وهذا بيِّنٌ لِّمن لَّه اطِّلاع في هذا الباب، فعلى سبيل المثال يقول ابن معين: «لا أحفظ لحويطب بن عبد العُزَّى عن النبي ﷺ شيئًا صحيحًا» ا. هـ[(١)].

ومعلوم أنَّ حويطب من مسلمة الفتح.

ويقول الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٤): «عبد الله بن جبير له صحبة، في إِسناد حديثِه نَظر» ا. هـ.

---

(١) «تاريخ الدوري» (١٨٨)، وبنحوها قال أبو حاتم الرازي كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣١٤).

وعبد الله بن جُبير ـ رضي الله عنه ـ صحبته ثابتةٌ؛ وفي «صحيح البخاري» نفسه، من حديث البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ «أنَّ النبي ﷺ أجلس الرُّماة، وأمَّرَ عليهم عبد الله بن جبير...» الحديث أخرجه في «كتاب المغازي» (٥/ ١٢٠) وانظر «تحفة الأشراف» (٢/ ٤٠).

ويقول ـ أيضًا: «عبد الله بن جراد له صحبة... في إسناده نظر» ا. هـ.

وساق له الحافظ في «الإصابة» (٤/ ٤٧ ـ ٤٨) الحديث الذي عناه البخاري، ونقل فيه قول ابن المديني في «العلل»: إسناده مجهول» ا. هـ.

ويقول البخاري ـ أيضًا: سَخْبَرة الأزدي له صحبة، روى عنه ابنه، وحديثه ليس من وجهٍ يَصحُّ» ا. هـ. من «الضعفاء الصغير» (ص: ٥٧).

وهذا بخلافِ ما إذا كان الحديث الذي فيه نظر هو ذات الحديث الذي به تثبت صحبته المترجم له، وقد مَثَّلْتُ لذلك بـ: «عبد الله بن يزيد الْخَطْمي» في تعليقي على كتاب «السَّنن الأبين» لابن رُشيد [ق ٣١/ أ] فانظره.

وابن قانعٍ ـ رحمه الله ـ قد وقع له في «معجمه» هذا من الأخطاء والأوهام الكثير مِمَّا نَّبه عليها من جآء بعده، وفي هذا يقول ابن فَتْحُونَ في «ذيل الاستيعاب»: «لم أر أحدًا مما ينسب إلى الحفظِ أكثر أوهامًا منه، ولا أظلم أسانيد، ولا أنكر متونًا، وعلى ذلك فقد روى عنه الْجِلَّةُ، ووصفوه بالحفظ؛ منهم: أبو الْحَسن الدَّارَقُطْني، فمن دونه ـ قال: وكنتُ سألتُ الفقيه الحافظ أبا علي ـ يعني: الصَّيْرَفي ـ في قراءة «معجمه» عليه، فقال لي: فيه أوهام كثيرة، فإنْ تَفَرَّغْتَ للتنبيه عليها فافعلْ.

قال: فَخَرَّجتُ ذلك وسميتُهُ: «الإعلام والتعريف مِمَّا لابن قانع في معجمه من الأوهام والتصحيف» ا. هـ نقلاً من «اللِّسان» (٤/ ٣٨٠).

هذا وعلى الرغم من وجود الأوهام والأخطاء التي وقعت لابن قانعٍ في «معجمه» هذا إلا أنَّ الكتاب أضحى مُعْتَمَدًا، وأخذ ينهلُ منه كل من جاء بعده ممَّن كتب في هذا الباب، وعزى إليه.

فرحمه الله على ما قدَّم لنا في هذا الكتاب ـ وإن كثرت أخطاؤه ـ فقد ترك لمن بعده آثارة من علم، وقد روى مسلم في «صحيحه» قول الْمُصطفى ﷺ: «**إذا مات الإنسان انقطع عمله إلاَّ من ثلاثٍ؛ صدقة جارية، أو علم يُنتفع به، أو ولد صالح يدعو له**»(١).

هذا وقد توفي ابن قانع ـ رحمه الله ـ لسبع خلون من شوال سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة، بهذا أرَّخه الخطيب في «تاريخه» نقلاً عن الصفَّار، وهو الذي اعتمده ابن الجوزي في «المنتظم»، والذهبي وغيرهم.

وأرَّخَهُ ابنُ ماكولا في «إكماله» (٧/ ٩١) سنة ٣٥٤هـ.

فاللهَ أسألُ أن يجعلَ هذا «المعجم» في ميزانِ حسناتِهِ وحسناتنا، وأن يُوفِّقني لخدمة هذا السِّفر العظيم، والله وليُّ التوفيق.

وكتبه

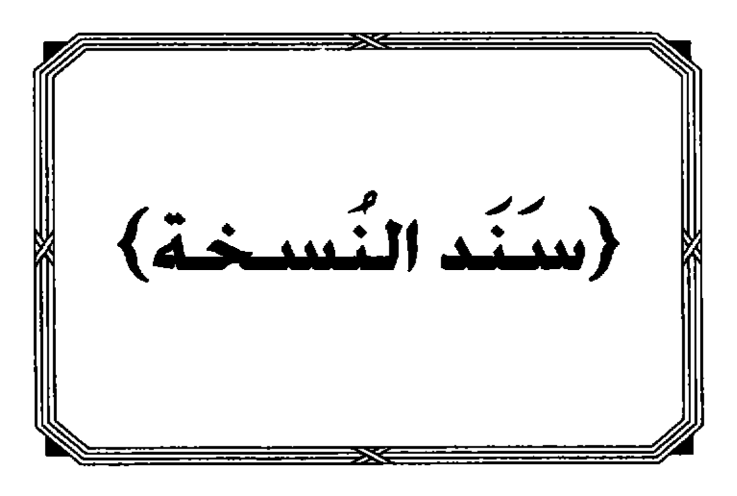
صلاح بن سالم المصراتي

القاهرة ـ مدينة نصر

٣٤ شارع أحمد الزمر ـ دار التأصيل

---

(١) مسلم (٥/ ٧٣) من حديث إسماعيل بن جعفر، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه.


{سَنَد النُسخة}

ابن الْحَمَّامي

هو: الإمام المُحَدِّث، مقرئ العراق أبو الْحَسن علي بنُ أحمد بن عُمر بن حفصٍ المقرئ، المعروف بـ: «ابن الْحَمَّامي»، وهو راوي كتاب «معجم الصحابة» عن ابن قانعٍ. ولد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة.

*** شيوخه:**

سمع ابن الْحَمَّامي من الكثير نقتصر فقط على ذكر بعضهم أمثال:

(١) أحمد بن سليمان أبو بكرٍ النَّجَّاد الفقيه المعروف.

(٢) أحمد بن عُثمان الآدَمي.

(٣) محمد بن محمد بن مالك الإِسْكَافي.

(٤) أبو بكر الشَّافعي.

(٥) أبو عَمرو بن السَّمَّاك وغيرهم.

*** تلاميذه:**

سمع منه ـ أيضًا ـ الكثير منهم

(١) الحافظ أبو بكرٍ الْبَيْهَقي.

(٢) أبو بكر أحمد بنُ علي ثابتٍ الخطيب البغدادي.

(٣) عبد الله بنُ زكري الدَّقَّاق. وغيرهم.

قال الخطيبُ في ترجمته من «التاريخ» (١١/ ٣٢٩): «كتبنا عنه، وكان صادقًا، دَيِّنًا، فاضلاً، حَسَنُ الاعتقاد، وتفرد بأسانيد القراءات وعُلُوِّهَا في وقتِه» ا.هـ.

وفيه ـ أيضًا ـ أبو الفتح بن أبي الْفَوَارس يقول: لو رَحَلَ رجلٌ من خُراسان ليسمعَ كلمةً من أبي الحسن الْحَمَّامي، أو من أبي أحمد الْفَرَضي، لم تكن رحلته ضائعة عندنا.

توفي ـ رحمه الله ـ في شعبان سنة سبع عشرة وأربعمائة، ودفن في مقبرة باب حَرْبٍ(*).

(*) انظر مصادر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠)، و«الأنساب» (٢/ ٢٥٥) للسَّمْعَاني، «وسير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٠٢)، و«البداية والنهاية» (١٢/ ٢١) وغير ذلك.

الْعَـــلاَّفُ

هو: الشيخُ الْمُسْنِدُ، الصالح، الصَّادق أبو القاسم عبد الواحد بنُ عليٍّ بنِ محمد بنِ فَهْدِ الْعَلاَّف. من أهل نهر طابق، حدَّثَ بالكثير، وحدث عن ابن الْحَمَّاميِّ بهذا الكتاب الذي بين أيدينا.

* شيوخه:

(١) أبو الفرج بنُ فارسٍ الْغُورِيّ.

(٢) أبو الفتح محمد بنُ أحمد بنِ أبي الْفَوَارِس.

(٣) أبو الحُسين بن بشران وغيرهم.

* تلاميذه:

(١) إسماعيل بنُ محمدٍ الحافظ.

(٢) عبد الخالق الْيُوسفي.

(٣) أبو الفتح بنُ الْبَطِّي.

قال القاضي أبو علي الحسين بن محمد الصَّدفي المعروف بـ: ابن سُكَّرة: «عبد الواحد بنُ فَهْدٍ الْعَلاَّف كان شيخًا خيِّرًا صالحًا».

وقال ابنُ النَّجَّارِ في «ذيل تاريخ بغداد» (١٦/ ٢٧١): «حدَّث بالكثيرِ، وكان صدوقًا، صالحاً، خيِّرًا، مأمونًا، ذهبتْ كُتُبُهُ حَرِيقًا ونَهْبًا، وكانت سماعاته في أُصولِ النَّاسِ» ا.هـ.

ويقول السَّمعاني: «شيخٌ صالحٌ، صدوقٌ، مكثرٌ، مأمونٌ، متواضعٌ، ذهبتْ له أُصولٌ كثيرة» ا.هـ.

توفي ـ رحمه الله ـ في ذي القعدة، سنة ستٍّ وثمانين وأربعِ مائة.

* وانظر ترجمته في: ذيل «تاريخ بغداد» لابن النَّجَّار (١٦/ ٢٧١)، و«الأنساب» (٤/ ٢٦٣) للسمعاني، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٦٠٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٩٩) للذهبي، وغير ذلك.

طريقة العمل فى الكتاب

تم نسخ الكتاب وِفْق المتعارف عليه، وترقيم أسماء المترجمين فيه - رضي الله عنهم - وقد بلغ عددهم (١٢٢٦)، وقد اقتصر ابن قَانِعٍ - رحمه الله - في «معجمه» على ذكر الرِّجال دون النساء، ومع ذلك لم يستوعب.

وقد قمت بعزو اسم المترجم له إلى بعض المراجع والمصادر التي اهتمت بذكر أسماء الصحابة - رضوان الله عليهم - وقد كان عُمدة العزو في تعليقي على هذا السِّفر العظيم متجهة في الغالب إلى الكتاب الأمُ في هذا الباب، والذي أضحى عُمدة لكل من جاء بعده ينهل منه،كتاب أخذه إسحاق بن رَاهُوْيَهْ وأدخله على أمير بلدته قائلا له: «ألا أُريك سِحْرًا».

كتابٌ قال فيه صاحبه: لو نُشر لي أُستَاذِيَّ هؤلاء ما عرفوا كيف صنَّفتُ التاريخ ا. هـ.

فرحم الله الإمامَ البخاري على ما صنع في كتابه «التاريخ الكبير».

هذا وقد كنت أُطيل في ذكر من ترجم للمذكور أولاً، ثم صرت بعد ذلك أقتصر على أهم نقطتين في ترجمة المذكور وهما: صحبته، وحديث الترجمة. فقد أكتفي - أحيانًا - بمصدرٍ واحد، وقد أزيد على ذلك حسب الحاجة إذ الغرض إخراج الكتاب مضبوطا نصه.

وبالمعجم كثير سقط وتحريف وتصحيف ينبغي للطالب أن يتنبه له، وقد حاولت معالجة الكثير من ذلك، ولكن لا يخلو الأمر من السهو والغفلة والخطأ، خاصة وأني قد عملت فيه بمفردي، فما كان فيه من

صواب فَمِنَّة من الرحمن سبحانه، وما كان فيه من خطإٍ فمني، والله أسألُ التوفيق والسداد.

هذا وقد اعتمدت في إخراج هذا السِّفر على نُسختين خَطِّيتين:

الأولى: نسخة كوپريلى.

وهي التى رمزت لها بـ: «ك» إلى بداية ترجمة: «بُشير بن كعب» حيث تنتهي النسخة الأُخرى وتنفرد «ك» بباقي الكتاب فتركت تسميتها.

وعد أوراق هذه النسخة (١٩٨) ورقة، مقسمة إلى لوحتين (ا، ب)، وتتراوح عدد أسطر كل لوحة إلى ما بين (٢٥ : ٢٨) سطرًا، وقد نسخت سنة أربع وثمانين وأربع مائة على يد: مموس بن الحسين، كما يبدو واضحًا في صورة الورقة الأخيرة من النسخة.

وعلى النسخة سماعات كثيرة منها في سنة أربع وستين وخمسمائة كما في [ق ١٥/ أ] وغير ذلك مما تم التنبيه عليه ضمن التعليق، وعليها ـ أيضًا ـ بلاغات، وأختام، وهي نسخة مقابلة على أكثر من نسخة حسبما يبدو على الأوراق [٥٧/ ب] و [٦١/ أ] وغير ذلك.

وبهذه النسخة بعض سَقْطٍ في ثناياها أوضحته بعرض صورته ضمن صور المخطوطات.

الثانية: نسخة مصورة عن مخطوطات المكتبة الظاهرية.

وهي التي رمزت لها بالرمز: «ظ»، وعدد أوراقها (١٨) ورقة، ويتراوح عداد أسطر اللوحة إلى ما بين (٢١ : ٢٤) سطرًا، تبدأ من أول الكتاب وتنتهي عند ترجمة «بُشير بن كعب».

وهذه النسخة قد أخذت الرطوبة في أوراقها من أسفل كما يبدو من عرض بعض أوراقها ضمن صور المخطوطات، الأمر الذي أذهب بكثير

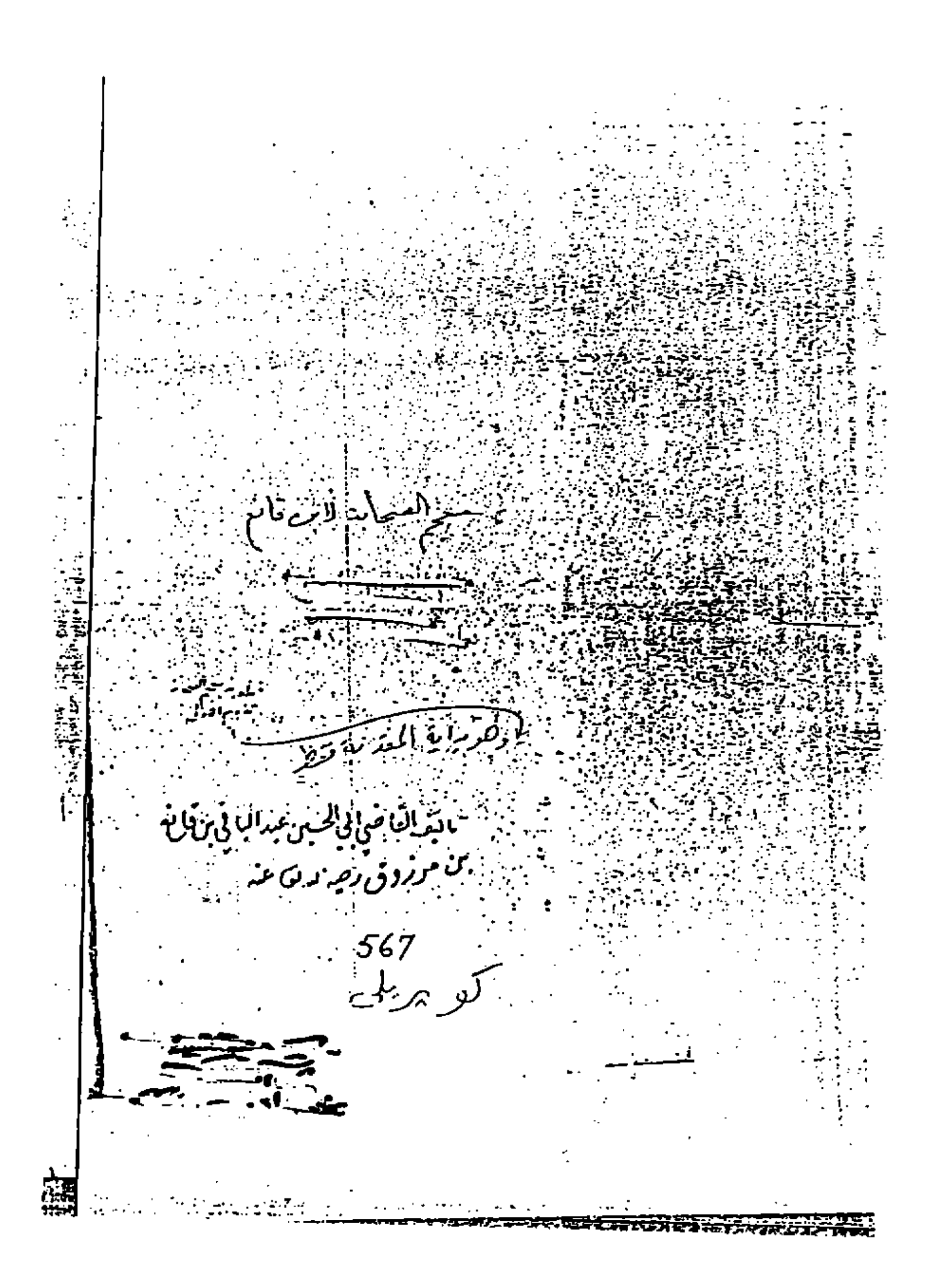
من كلماتها، ونظرًا لعدم اكتمال أوراق هذه النسخة فلم أستطع الوقوف على اسم ناسخها، ولا على تاريخ نسخها.

وتفترق «ظ» مع «ك» في بعض الأشياء التي تمَّ التنبيه عليها ضمن التعليق، وفي بعض الأشياء الشكلية مثل لفظة «نا» في «ك» فتجده يكتبها في «ظ» «ثنا» في جميع أوراق النسخة، الأمر الذي دعاني إلى ترك التنبيه عليها ضمن التعليقات التي على الكتاب وذكرها في هذا الموضع إجمالاً.

وأيضًا في «ك» يكتب لفظة: «يدعوا» وما شاكلها بزيادة ألْف في آخرها للمفرد، و ـ أيضًا ـ يكتب: «يا با وهب» أو: «يابا المنذر» بدون ألْف أوَّلها. وكذا تجده يكتب لفظة ابنة: ابنت.

وتجده في «ك» كثيرًا ما يضع علامة التضبيب: «صـ» فوق بعض الكلمات التي يستشكلها، إما لبيان سقط، أو تصحيف، أو للاختلاف في اسم راوٍ، وقد قمت بتبيين جُل هذه الإشكالات، ولم أتبين بعضها فتركتها مع التنبيه عليها.

والله أرجو أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يفتح عليَّ ويُعَلِّمني إنه هو الفتاح العليم.



صورة غلاف النسخة «ك»

صورة اللوحة [أ/ ب] من النسخة «ك»

الورقة [٤١/ب، ٤٢/أ] من النسخة «ك»

وتأمل السقط الذي وقع فيها

اللوحة [١٩٧/ ب] من النسخة «ك»

وهي اللوحة الأخيرة



اللوحة [١٩٨ / أ] من النسة «ك»

وهي خاصة بالسماعات

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على كل حال

أخبرنا أبو الحسن عبد الحق بن عبد الخالق بن أحمد بن عبد القادر بن محمد بن يوسف وأبو طالب المبارك بن

[illegible] إجازة إن لم يكن سماعا ح وأخبرنا أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد [illegible]

إجازة قالوا أنا أبو الحسن علي بن محمد بن علي العلاف قراءة عليه وهو يسمع وأما أبو الحسين فسماعه بقراءة

الأصبهاني سنة تسع وتسعين وأربعمائة وأما ابن خضير فسماعه بقراءة [illegible] سنة [illegible]

[illegible] وسماعه سنة أربع وتسعين وأربعمائة

أنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص المعروف بابن الحمامي من أصله يوم الجمعة السابع عشر من شهر

رمضان سنة سبع عشرة وأربعمائة قال أنا القاضي أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق قراءة

عليه سنة سبع وأربعين وثلاثمائة قال

أبو بكر [illegible] معاوية بن عمرو بن مالك بن تيم الله بن ثعلبة بن [illegible] حارثة

نا عبد الباقي نا علي بن محمد بن عبد الملك نا أبو الوليد الطيالسي نا أبو [illegible] الربيع

حدثنا عن سعيد بن جبير عن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذكر أحدا من

الأنبياء قال رحمة الله علينا وعلى هود وعلى صالح وعلى موسى وذكر غيرهم

حدثنا عبد الباقي نا محمد بن غالب [illegible] نا عبد الصمد بن النعمان نا حمزة الزيات عن أبي

إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا ذكر أحدا فدعا له [illegible]

فذكر موسى فقال رحمة الله علينا وعلى موسى لو صبر لرأى العجب العاجب

[illegible]

[illegible] صاحبني قد بلغت من لدني عذرا

[illegible] أبو اليمان [illegible]

[illegible] أبو الأسود [illegible]

[illegible]

اللوحة [١ / ب] من النسخة «ظ»

قال مرحبا بك ما اسمك قلت اكبر قال بل انت بشير فسماه رسول الله بشير

بُشير او بُشير بن الحرث

حدثنا عبد الله بن احمد بن حنبل قال حدثني ابي نا محمد بن عبيد عن داود بن يزيد الاودي

عن عامر يعني الشعبي عن بُشير او نُسير بن الحرث قال سمعت رسول الله صلى الله عليه

يقول اذا السكران عليك ايه من القران ثم تلها او تذكرها فاذكر القران

بشير بن سعد

حدثنا محمد بن عبد السلام البصري نا محمد بن موسى الحرشي نا عبد الله بن جعفر

نا ابو سهيل بن مالك عن محمد بن كعب القرظي عن بشير بن سعد صاحب رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلة المومن من المومن منزلة

الراس من الجسد متى ما اشتكى شيء من الجسد اشتكى له الراس

ومتى ما اشتكى الراس اشتكى سائر الجسد ٥

آخر الجزء يتلوه إن شاء الله وحده

بُشير بن بكر

[illegible]

اللوحة [١٨/ أ] والأخيرة من النسخة «ظ»

كَلمَةُ شُكْر

لا يَسعني في هذا المقامِ إلاَّ أن أتقدمَ بالشُّكْرِ لفضيلةِ الأُستاذِ الوالدِ:

محمد بن عبد الغني نظمي

الذي ساعدَ بتهيئةِ المكانِ الذي أدَّى بدَوْرِهِ إلى إِخْراجِ الكتابِ بهذه الصُّورةِ.

فجزاهُ اللهُ خيرًا على ما قدَّمَ.

ابنكم: صلاح

بسم الله الرحمن الرحيم